

Distr.
GENERAL

A/AC.183/SR.230
16 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة الثلاثين بعد المائتين

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

(السنغال)

السيد كا

الرئيس:

المحتويات

جلسة استثنائية للجنة بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، وغيرها من الأراضي العربية

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

ويجب إدراج التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وكذلك في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: The Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات لهذه الجلسة وأي جلسات أخرى في ملزمة مستقلة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

جلسة استثنائية للجنة بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، وغيرها من الأراضي العربية

بيان من الرئيس

١ - الرئيس: رحب بجميع الذين حضروا الجلسة الاستثنائية التي عقدت بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة وغيرها من الأراضي العربية. وقد كانت مشاركتهم إثباتا عمليا واضحا لاهتمام المجتمع الدولي المستمر بمصير الشعب الفلسطيني، وحقوقه ووطنه الذي احتل منذ عام ١٩٦٧.

٢ - وأردف قائلا إن مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجتمع الدولي برمته أعربوا مرارا، منذ الأيام الأولى لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية، عن اهتمامهم بالحل السياسي والحاجة إلى الانتهاء إلى الوسائل الكفيلة بالتوصل إلى تسوية سلمية، وعادلة وشاملة للنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين. وفي تقريرها الأول الذي قدمته اللجنة إلى الجمعية العامة في عام ١٩٧٦، وصفت اللجنة ورطة الشعب الفلسطيني، الذي أرغم مئات الآلاف منه على العيش في فقر مدقع، والذي أكره الكثير منه على القيام بدور اللاجئ ليس مرة واحدة ولكن مرتين أو حتى ثلاث مرات في حياته. وللأسف فإن الحالة الفعلية، بعد ٢١ عاما، بدلا من أن تتحسن مضت من سيئ إلى أسوأ في نواحي كثيرة. فإسرائيل ما تزال تحتل مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية. وربما كان الأمر الأكثر مدعاة للقلق أن إسرائيل تترك وراءها، وهي تنسحب من بعض المناطق الفلسطينية وفقا للاتفاقات الثنائية، جيوبا يهودية يتسع حجمها ويتزايد سكانها باستمرار. ولم يتمكن آلاف الفلسطينيين المتفرقين في أنحاء العالم من العودة إلى ديارهم والمطالبة بممتلكاتهم. وعلاوة على ذلك، فإن الاقتصاد الفلسطيني في حالة دمار ويعيش الكثير من الأسر المعيشية الفلسطينية في مستوى أدنى من خط الفقر لأنه لا يزال من غير الممكن إنشاء مؤسسات اقتصادية وطنية فلسطينية. وقد احتلت القدس وضمت بالقوة وهي محاطة بالمستوطنات اليهودية رغما عن مركزها كمدينة دولية.

٣ - وأضاف قائلا إن بارقة الأمل الأولى التي لاحت للشعب الفلسطيني كان مؤتمر الشرق الأوسط للسلام الذي عقد في مدريد في عام ١٩٩١. ونظرا لأن المؤتمر قام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، فقد رأى أنه لا يمكن أن يخفض في بدء عهد جديد يحقق السلام في الشرق الأوسط. واقتداء براعيي عملية السلام، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، مع قيام النزويج بدور المحفز الحاسم، واجه الإسرائيليون والفلسطينيون أحدهما الآخر بشجاعة على مائدة المفاوضات. وقد تحطم جدار من سوء الفهم، وتم التوقيع بالأحرف الأولى ثم التوقيع بالكامل على عدد من الاتفاقات الثنائية الرئيسية منذ عام ١٩٩٣.

٤ - واستمر قائلا إن عملية السلام، على الرغم من مشقتها وجهدها وصعوبتها، فقد زودت المجتمع الدولي بمدعاة للأمل في التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي. بيد أن الشعب الفلسطيني محاط الآن بالمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة. وخطط إسرائيل المعلنة عن مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة تهدد بقاء الشعب الفلسطيني؛ وهي تمثل خطرا على السلام ومصدرا لانعدام الأمن للفلسطينيين في الحاضر والمستقبل.

٥ - ومضى قائلا إن الأمم المتحدة أكدت، منذ عام ١٩٦٧، أن تشييد إسرائيل وتوسيعها للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة هو انتهاك متعمد للالتزامات بمقتضى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب. كذلك تتعارض أعمال إسرائيل بشكل واضح مع الاتفاقات الموقعة بالفعل كجزء من عملية السلام، نظرا لأنها تحدد مسبقا نتيجة مفاوضات المركز الدائم.

٦ - واستطرد قائلا إن السلطات الإسرائيلية، بقيامها بأنشطة مستوطنات غير مشروعة، دفعت بقضية القدس إلى موضع الصدارة. وعندما اقترب الإسرائيليون والفلسطينيون بالتدريج من المرحلة النهائية الأكثر حساسية في مفاوضاتهم، عانت عملية السلام من نكسة خطيرة. ولإدراكهم التام بأن مصير ومستقبل المدينة المقدسة سيشكلان محور مفاوضات المركز الدائم، فقد قرر الإسرائيليون الشروع في خطط إحاطة المدينة بحزام مكثف من المستوطنات وبهيكل أساسي من الطرق يتجاوز قرى فلسطينية عديدة. وقد أعلن مجلس الأمن والجمعية العامة في قرارات لا حصر لها أن أي محاولة من إسرائيل لتغيير التكوين والمركز الديمغرافيين للأراضي المحتلة، بما فيها القدس، باطلة ولاغية. وقد أكد هذا المركز من جديد بكل وضوح القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في دروتها الاستثنائية الطارئة الأخيرة.

٧ - واسترسل قائلا إن ثلاثين عاما من الاحتلال كان لها أيضا أثر مدمر على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد كانت الأمم المتحدة، على مدار سنوات طويلة، مساهما أساسيا في برامج المساعدة والانتعاش الاقتصادي للشعب الفلسطيني. وفي سياق عملية السلام، زاد مجتمع المانحين الدولي من تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية الضخمة إلى الشعب الفلسطيني في كل ميدان تقريبا ثمة حاجة فيه إلى هذه المساعدات. ورغم هذا الجهد، فما يزال الاقتصاد الفلسطيني مجزءا، وضعيفا وغير مستقر ومعتمدا على الاقتصاد الإسرائيلي. وما يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لفتح الأراضي الفلسطينية، المقطوعة حاليا عن بقية العالم.

٨ - وقال إن سنوات من الاحتلال العسكري وإنكار حقوق الإنسان الأساسية دمرت تقريبا نسيج المجتمع الفلسطيني. وحتى مع وجود عملية السلام، فما تزال إسرائيل تنتهك الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني كل يوم تقريبا. وقيام السلطات الإسرائيلية باعتقالات واحتجازات تعسفية للفلسطينيين، وبحملات عقابية ضد السكان الأبرياء، وإغلاق الأراضي الفلسطينية كان موضع إدانة من المجتمع الدولي. وقد أبلغت منظمات لحقوق الإنسان عن ضرب وتعذيب المحتجزين الفلسطينيين. ورغم هذا عن الانتقاد الدولي

الواسع المدى، فما تزال اسرائيل تمارس أشكالاً من العقاب الجماعي، رغماً عن أن الشعب الفلسطيني كان يأمل في تحسن حالة حقوق الإنسان بعد توقيع اتفاقات السلام.

٩ - وأردف قائلاً إن المجتمع الدولي يجب أن يجدد التزامه بهدف إنهاء احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين. وستستمر اللجنة، وفقاً لولايتها التي أوكلتها إليها الجمعية العامة، في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني بحزم ولن تدخر وسعاً في وضع نهاية للاحتلال غير المشروع وتحقيق تسوية سلمية، وشاملة وعادلة لقضية فلسطين وفقاً للقانون الدولي والوقوف مع الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والاستقلال وإنشاء دولة في وطنه.

١٠ - واختتم كلامه قائلاً إن المجتمع الدولي يجب أن يؤكد أيضاً من جديد مساندته لعملية السلام وللاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل وعزمه على أن يكفل القيام بكل شيء لحماية هذه العملية والمحافظة عليها، تحقيقاً لمصلحة جميع شعوب المنطقة ومن أجل السلام والأمن الدوليين.

بيان من الأمين العام

١١ - الأمين العام: قال إنه في الذكرى السنوية الثلاثين للحرب العربية - الإسرائيلية في حزيران/يونيه ١٩٦٧، تعبر الجلسة الاستثنائية عن تفاني المجتمع الدولي المستمر في التوصل إلى حل دائم وسلمي لقضية فلسطين.

١٢ - وأردف قائلاً إن الأمم المتحدة قامت دائماً بدور أساسي في مساعدة الطرفين في جهودهم الهادفة إلى التوصل إلى تسوية متفاوض عليها. وقد كان توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ذروة هذه الجهود. كذلك أتاحت بداية عملية السلام الأوسلوية فرصاً جديدة رئيسية لقيام الأمم المتحدة بإجراءات داعمة. وعقب إنشاء الإدارة الفلسطينية المنتخبة في غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية، زادت الأمم المتحدة من أنشطتها في المنطقة لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية.

١٣ - وأضاف قائلاً إن آلية خاصة للتنسيق الفعال للمساعدة الدولية أنشئت بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. وقد عين منسق خاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، مقره في غزة، ليكون مركز تنسيق لجميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة العاملة في الميدان. وعلاوة على ذلك، ولجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية، فقد تقرر نقل مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من فيينا إلى غزة في عام ١٩٩٦.

١٤ - واستمر قائلاً إنه تشجع إلى حد كبير في السنين السابقة بعقد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن الخليل وبعض المسائل الهامة الأخرى. وقد أعرب عن أمله في أن الاتفاق سيمهد الطريق لمزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل للعملية المتوخاة

في إعلان المبادئ المعتمد في أوسلو. وللأسف كان هناك عدد من النكسات في عملية السلام منذ ذلك الوقت. وقد كانت هناك أعمال عنف، أدانها بأقوى العبارات. وقد ناشد الطرفين عدم السماح لأفعال قلة من المتطرفين بإفساد عملية سلام مرسومة لصالح الكثرة. وقد أعرب أيضا عن قلقه العميق لأن حكومة إسرائيل قررت الشروع في أعمال بناء هار حوما في جبل أبو غنيم، رغما عن مناشدات المجتمع الدولي. وقد دعا الطرفين إلى بذل كل ما بوسعهما للتوصل إلى حلول مقبولة بالتبادل والشروع في عملية السلام.

١٥ - ومضى قائلا إن اهتمام المجتمع الدولي الواسع بمستقبل السلام في المنطقة تبدى في اجتماعين لمجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك جلسة استثنائية طارئة عقدت في أواخر نيسان/أبريل. وهو يأمل بإخلاص في أن يكشف الأطراف جهودهم للتغلب على العقبات القائمة الماثلة في سبيل عودة سريعة إلى عملية السلام. وسيستمر في بذل كل ما بوسعها لتعبئة موارد منظومة الأمم المتحدة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية والإنمائية للفلسطينيين، دعما لهدف تحقيق سلام عادل ودائم.

١٦ - السيد لافروف (الاتحاد الروسي)، رئيس مجلس الأمن: قال إنه منذ اندلاع الأعمال الحربية في عام ١٩٦٧، شارك مجلس الأمن بصورة وثيقة في الجهود الرامية إلى نزع فتيل الصراع في الشرق الأوسط والتوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول للأطراف المعنية. ولا يزال قراره ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي اعتمدته المجلس بالإجماع في جلسته ١٢٨٢، يعكس موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. واعتبرت المبادئ الواردة في هذا القرار، وكذلك في القرارات الأخرى التي اتخذت على مر السنوات، كأساس للعمل الدولي الرامي إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

١٧ - وأردف قائلا إن مجلس الأمن قد وجه انتباهه، في مناسبات عديدة، إلى جوانب سياسية وإنسانية مختلفة لقضية فلسطين. وكان المجلس على وعي على الدوام وهو يقوم بذلك، بالأهمية الخاصة للبعد الفلسطيني في البحث عن تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط.

١٨ - واستطرد قائلا إنه منذ انعقاد مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط، الذي عقد في مدريد في عام ١٩٩١، فإن الشعب الفلسطيني قد دخل مرحلة جديدة من تاريخه. وأدت عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في هذا الاجتماع الذي يشكل نقطة تحول إلى تغيير المناخ في المنطقة بصورة مذهلة، مما جعل في الإمكان للمرة الأولى إجراء مفاوضات وجها لوجه بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

١٩ - واسترسل قائلا إنه جرى في السنوات التالية التوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والاتفاق المؤقت الإسرائيلي - الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالأحرف الأولى على مجموعة من الاتفاقات الهامة الأخرى. ويسيطر الفلسطينيون الآن، بقيادة السلطة الفلسطينية، على حياتهم اليومية في بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وانتقلت السلطة الفلسطينية، بمساعدة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدوليين، إلى المهمة الهائلة المتمثلة في إنشاء اقتصاد وطني فلسطيني جديد وقابل للبقاء وإقامة مؤسسات وطنية فلسطينية جديدة.

وشعر المجلس بالعرفان الشديد للمساعدة الاقتصادية والتقنية الواسعة النطاق التي قدمت إلى الشعب الفلسطيني من المانحين الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة. وشدد على الحاجة إلى تنسيق شامل وفعال للجهد المتعلق بالمساعدة الذي تبذله الأمم المتحدة، من خلال آليات قائمة حالياً.

٢٠ - ومضى قائلاً إنه من الأهمية بمكان، نظراً لاجتياز الشعب الفلسطيني لمرحلة انتقالية حرجية، مملوءة بالنكسات، أن يواصل المجتمع الدولي العمل بجدية لجعل عملية السلام نجاحاً خالصاً. ويعي أعضاء المجلس تماماً العقبات والمخاطر الكامنة في طريق مفاوضات السلام. وهم يتابعون سير المفاوضات عن قرب، واضعين في الاعتبار مظاهر القلق العديدة والمطالبات المتبادلة بين الطرفين. ويشعر المجلس بالتقدير التأييد الدولي الساحق للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل ويأمل في أن يساعد ذلك الطرفين على تحقيق الأهداف التي حددت في بداية عملية السلام في مدريد. والمجلس ملزم أيضاً بمساعدة الطرفين على تحقيق مهمتهم التاريخية في المصالحة والسلام. ودعا أعضاء المجلس الاسرائيليين والفلسطينيين إلى الوفاء بالتزاماتهم بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها، والتقدم بشجاعة وتصميم على طريق السلام في الشرق الأوسط وممارسة أقصى قدر ممكن من ضبط النفس عند اتخاذ إجراءاتهم على أرض الواقع حتى لا تنهار الدعامات الهشة لعملية السلام.

٢١ - وقال إن مجلس الأمن سيواصل من جانبه، مسترشداً بمسؤولياته بموجب الميثاق، جهوده الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين وإقامة السلام في الشرق الأوسط، لمصلحة وفائدة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني.

٢٢ - السيد نابيلانغان (الفلبين)، نائب رئيس الجمعية العامة: تلا بياناً بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة، وأشار إلى أنه في الأشهر القليلة الماضية، أجرى مجلس الأمن مرتين مناقشات واسعة النطاق بشأن قضية فلسطين. واستؤنفت الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وعقدت دورة استثنائية طارئة. ودلت المناقشات في مجلس الأمن على أنها لن تؤدي إلى نتيجة حاسمة، نظراً لأن المجلس لم يكن قادراً على اتخاذ إجراءات بسبب عدم توفر الإجماع فيما بين أعضائه الدائمين.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د - ٥) المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ المعنون "الاتحاد من أجل السلام"، بناءً على طلب دولة عضو وبموافقة أغلبية كبيرة من الأعضاء، والقرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية قد بين بوضوح القلق الشديد للدول الأعضاء ووعيهم بالآثار المترتبة على الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس.

٢٤ - واسترسل قائلاً إن قضية فلسطين ظلت تشكل حالة الصراع الأصعب مراساً في تاريخ الأمم المتحدة. ومنذ أكثر من خمس سنوات مضت، اتخذ زعماء شجعان وبعيدو النظر لفلسطين وإسرائيل قرارات تاريخية. وتغلب هؤلاء الزعماء، الذين لقوا التشجيع والدعم من دول خارج المنطقة، على مخاوفهم

بإلزام أنفسهم بمصير مشترك واتخذوا قرارات بالموافقة على خطوات لتعزيز المتبادل والتي قد تؤدي إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين.

٢٥ - واستطرد قائلا إنه مما يدعو إلى الأسف أن احتمال التوصل إلى سلام عادل ودائم لشعوب فلسطين والشرق الأوسط يتعرض الآن لمخاطر شديدة وتعرض مؤخرا للمخاطر بسبب إجراءات الحكومة الإسرائيلية.

٢٦ - وأردف قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن توجه نقدا شديدا لأولئك الذين يريدون إخراج عملية السلام عن مسارها. وتوجد قرارات للأمم المتحدة تشكل نقطة تحول وتعترف بحق الشعب الفلسطيني في الإعراب عن تطلعاته إلى أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، ولا يزال الفلسطينيون هم الشعب الذي يجري التنكر لكفاحه من أجل الحصول على وطن. ويتعين أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى هذه القضية المشروعة استنادا إلى القانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة.

٢٧ - ومضى قائلا إن أعمال التشييد الحالية في جبل أبو غنيم هي مجرد امتداد للسياسة الإسرائيلية الراسخة بالتغيير المنتظم لطابع القدس وتكوينها الديمغرافي ووضعها القانوني. ولا يمكن أن يسمح المجتمع الدولي باستمرار انتهاك القانون الدولي، ومبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وسائر قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار (د إ ط - ٢/٨٠) الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا في دورتها الاستثنائية الطارئة. وأبرزت تلك القرارات عدم مقبولية اكتساب الأراضي بالقوة وتغيير الوضع القانوني للقدس عن طريق تغيير طابع المدينة المقدسة وتكوينها الديمغرافي.

٢٨ - وقال إن الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية تحديا للرأي العام العالمي قد أدت إلى تآكل الثقة واليقين اللازمين لكي يسود السلام في المنطقة. وبدون شك، فإن مسألة القدس لا تزال تشكل جوهر الجهود من أجل التوصل إلى سلام دائم. وفي ضوء أهميتها الحاسمة، فإن محاولات تغيير وضعها لا يمكن أن تقابل بالتسامح من قبل المجتمع الدولي. ويتعين أن تمثل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالمسألة. ويمكن فقط التوصل إلى حل لوضع القدس، وهي المدينة المقدسة للأديان الكبرى الثلاثة في العالم. في مفاوضات الوضع النهائي، كما اتفق على ذلك الطرفان المعنيان.

٢٩ - وأردف قائلا إنه يتعين منح السلام فرصة لمد جذوره في المنطقة والازدهار، ولكن يمكن أن يكون السلام ذا معنى ودائم فقط إذا كان الفلسطينيون جزءا منه. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقف على أهبة الاستعداد للمساعدة ليس فقط بكلمات التشجيع ولكن أيضا بإجراءات ملموسة لكفالة سيادة السلام والعدالة والاستقرار.

٣٠ - واسترسل قائلا إن اللجنة قد فعلت الكثير للاسهام في القضية الفلسطينية عن طريق دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين. وأعرب عن تقديره للجنة لمساعدتها التي لا تعرف الكلل للاضطلاع بولايتها بموجب قرارات الجمعية العامة.

٣١ - السيد القدوة (مراقب فلسطين): تلا رسالة من السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، أعرب فيها عن تقديره لأعمال اللجنة ولعقد جلسة استثنائية، والتي أعادت تأكيد أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وعكس اتجاه النتائج المترتبة عليه هما أكثر الشروط أهمية لإقرار السلام. ومثل هذا الاحتلال أحد أكثر أشكال الاحتلال قبحا في التاريخ المعاصر، وينطوي على سياسات وممارسات توسعية، لا سيما في القدس الشرقية؛ وإقامة مستوطنات استعمارية إسرائيلية غير مشروعة، واغتصاب واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية؛ وبناء بنية أساسية منفصلة عن تلك المتاحة للشعب الفلسطيني، ويمثل كل ذلك خليطا فريدا من الترتيبات الاستعمارية والشبيهة بالفصل العنصري. واضطلعت سلطة الاحتلال بتنفيذ سياسات قمعية تنطوي على قتل الفلسطينيين وهدم منازلهم، وإيداعهم السجن، وتعذيبهم، واحتجازهم إداريا وترحيلهم. وفرضت أيضا رقابة اقتصادية كاملة على الأراضي الفلسطينية، واستغلتها كسوق واستغلت العمال الفلسطينيين كمصدر للعمالة الرخيصة.

٣٢ - وأردف قائلا إن تلك السياسات والممارسات الإسرائيلية تمثل خطة شاملة ومحسوبة لاستعمار الأرض، واستغلال السكان، وإعاقة أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وداومت إسرائيل على اتباع تلك السياسات والممارسات لمدة ٣٠ عاما، في مواجهة معارضة دولية إجماعية كما انعكست في مئات القرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة. وكان من الضروري أكثر من أي وقت مضى عكس اتجاه الحالة من خلال أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة، والحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولة مستقلة تكون القدس عاصمة لها.

٣٣ - واسترسل قائلا إن للأمم المتحدة دورا أساسيا تضطلع به في تحقيق التسوية الشاملة في الشرق الأوسط، والتي يتعين أن تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، كما نص على ذلك في الاتفاقات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتمسك بالمواقف المبدئية الجديرة بالثناء التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، والتي تعكس مبادئ القانون الدولي والعدالة، وينبغي أن تبدي جدية الغرض في متابعة نتائج الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، بما في ذلك تنفيذ الآلية المحددة في قرار الجمعية العامة د/ط - ٢/١٠، حتى تمتثل إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي.

٣٤ - واستطرد قائلا إن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة قد عقدت استجابة لأزمة عملية السلام في الشرق الأوسط التي تسببت فيها المواقف المتعنتة للحكومة الإسرائيلية الحالية وسياساتها، والتي شكلت انتهاكا لنص وروح اتفاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وواصلت الحكومة الإسرائيلية محاولاتها لإيجاد حقائق جديدة على أرض الواقع، واستباق

مفاوضات الوضع النهائي وتحديد نتيجتها مسبقاً، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة. وواصلت مصادرة الأراضي وبناء مستوطنات جديدة ورفضت تنفيذ أحكام أساسية عديدة بالاتفاقات؛ وبدلاً من ذلك، فهي تتابع خنق الشعب الفلسطيني اقتصادياً ومنع حرية الأشخاص والسلع في التنقل.

٣٥ - ومضى قائلاً إن الشعب الفلسطيني ظل مع ذلك ملتزماً بعملية السلام وبتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بحسن نية. ويتعين على راعيي عملية السلام والأطراف الأخرى المعنية تكثيف جهودها بغية إنقاذ عملية السلام وتحقيق تقدم نحو إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وفي السنة الثلاثين للاحتلال الإسرائيلي، فإن الفلسطينيين يتطلعون إلى اللجنة لمساعدتهم على إنهاء هذا الوضع والتخفيف من المظالم الناشئة عنه لمدة نصف قرن، وتأييد جهودهم لإعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف في وطنهم، الذي كان مهدداً للحضارة والحب والسلام.

٣٦ - الرئيس: قال إن اللجنة مصممة على مواصلة وتكثيف جهودها، في إطار ولايتها، للمساعدة على تشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين مما سيمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في أقرب وقت ممكن.

علقت الجلسة الساعة ١١/١٠ واستؤنفت في الساعة ١١/٢٥

٣٧ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى رسالة واردة من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وقد جرى تعميم نصها على أعضاء اللجنة.

٣٨ - السيد لوندونيو - باريديس (كولومبيا): تلا رسالة من رئيس جمهورية كولومبيا، السيد ارنستو سامبر بيزانو، بوصفه رئيساً لحركة بلدان عدم الانحياز، أكدت فيها الحركة مجدداً تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة. وقال إن المجتمع الدولي يراقب عن كثب الجهود الهائلة للطرفين لتنفيذ اتفاقات مدريد وأوسلو. ولسوء الحظ، فإن قرار إسرائيل بالمضي قدماً في بناء المستوطنات في جبل أبو غنيم، في انتهاك صارخ لتلك الاتفاقات، قد أدى إلى تقويض مناخ الود والصراحة الذي كان سائداً. ولم تقبل الحركة الإيضاحات المقدمة لبناء المستوطنات. وقد أدرك المجتمع الدولي بأسره أن القرار الإسرائيلي سيؤدي إلى تعطيل عملية السلام ويتسبب في الانقسام والصراع في وقت يتسم بأهمية كبرى وبالتوازن الحساس للوضع الكلي في الشرق الأوسط.

٣٩ - وأضاف قائلاً إنه بالرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، فإن القضية الفلسطينية تواجه مرة أخرى مخاطر جديدة، وأعربت الحركة عن أسفها لأن مناخ الوفاق والثقة اللذين سادا حتى وقت قريب قد تدهور، وأكدت مجدداً دعمها الثابت للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني لكفالة احترام حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. ويتعين على الأمم المتحدة أيضاً أن تظل يقظة حتى يقيم الشعب

الفلسطيني دولته المستقلة ذات السيادة على أراضيها وحل مشكلة اللاجئين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وحثت الحركة على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأكدت الحاجة إلى قيام الجمعية العامة بإنشاء آلية لمعالجة القضية الفلسطينية لكي تواصل تسييرها بصورة فعالة.

٤٠ - واسترسل قائلا إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يغلق عينيه عن احتلال الأراضي العربية بالقوة أو عن حالة اليأس التي يعيش فيها مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين الذين يعانون يوميا من الآثار المترتبة على الحرب والموت والجوع والمرض. ولا يمكنها كذلك أن تدير ظهرها لحالة حرجة تهدد السلام الدولي.

٤١ - واستطرد قائلا إن للشعوب الحق في الحياة في سلام وفي السيطرة على أراضيها داخل حدود معينة بوضوح، بدون تقييدات أو قيود من أي نوع في ظروف تؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولجميع الأمم التزام معنوي بالاسهام في تلك الأغراض.

٤٢ - السيد إفندي (إندونيسيا): أكد من جديد، نيابة عن وزير خارجية جمهورية إندونيسيا بوصفه رئيس الدورة الرابعة والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، الالتزام الثابت لحكومة وشعب إندونيسيا وكذا التزام أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف تحقيق حل دائم وعادل وشامل لقضية فلسطين مما يعد مفتاحا لضمان السلم والأمن في الشرق الأوسط.

٤٣ - ومضى قائلا إن العقود الثلاثة من الاحتلال الإسرائيلي قد دفعت الشعب الفلسطيني الثمن غاليا من الأرواح. وكانت هناك محاولات شبه مقنعة لتغيير التكوين الديمغرافي والخصائص المادية للأراضي الفلسطينية المحتلة والقيام بخروقات متعددة لحقوق الإنسان ونهب الموارد الطبيعية للأرض المحتلة واستغلال قوتها العاملة. إن عددا لا حصر له من قرارات الأمم المتحدة رفضت بشكل قاطع هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية. إن الحل العادل للنزاع في الشرق الأوسط يجب أن يبنى على انسحاب إسرائيل الكامل واللامشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. وقد عبرت منظمة المؤتمر الإسلامي عن الموقف ذاته في العديد من البيانات التي أصدرتها.

٤٤ - وأضاف قائلا إن الاجتماع الخاص ينعقد في ظرف حرج فيما يتعلق بالجهود الدولية المبذولة في سبيل تحقيق تسوية دائمة وشاملة وعادلة لقضية فلسطين إذ أن المكاسب التي حصلت في الماضي القريب توجد في خطر. فقد ارتكبت إسرائيل سلسلة من الأعمال التي تخرق أسلوب وروح إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وقد انتهكت التزامات لا تحصى فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلا. وتكثف توسيع المستوطنات وبقيت الإجراءات التي كان على إسرائيل القيام بها خلال المرحلة الانتقالية بدون تنفيذ حيث

تجاهلت اسرائيل بغطرسة جدول اللقاءات المتفق عليه. والأحداث الأخيرة هي دليل آخر على الإهمال الذي تعامل به اسرائيل عملية السلام. وقد رفض المجتمع الدولي كل هذه الأفعال بشكل قاطع.

٤٥ - وتابع كلامه قائلا إنه رغم هذا الاستفزاز فإن مستقبل السلام في الشرق الأوسط يجب ضمانه إذ على إسرائيل أن تمثل دائما وبشكل كامل لأحكام الاتفاقات التي توصلت إليها مع الفلسطينيين وأن تستمر في مفاوضات الوضع النهائي على أساس الاعتراف بحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في دولة مستقلة وبالقدس الشريف كعاصمة لها. ومن الضروري أيضا دعم عملية السلام عن طريق تنسيق الجهود الدولية من أجل تعزيز مؤسسات الأمة الفلسطينية وتحسين ظروف عيش الفلسطينيين.

٤٦ - ومضى قائلا إن السلام الشامل في الشرق الأوسط سيظل بعيد المنال طالما ظلت اسرائيل عنيدة في احتلال الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس والأراضي العربية المحتلة الأخرى. ومما يؤسف له أن عدم التزام اسرائيل الواضح بعملية السلام هو نفسه ما يطبع المفاوضات الإسرائيلية السورية والإسرائيلية اللبنانية.

٤٧ - وختم قائلا إن الثلاثين سنة المنصرمة شهدت تحولات غير مسبقة على صعيد الوضع في العالم. فانتهاء الحرب الباردة وحل العديد من النزاعات وازدياد العولمة عززت كلها توقعات حلول حقبة جديدة مبنية على السلم الدائم والأمن والتنمية. ورغم ذلك، لا زال السلم يحايد منطقة الشرق الأوسط حيث لم يعرف جيل من الشباب إلا الاحتلال والقمع والاضطهاد على أيدي السلطة المحتلة. إن مرور الزمن لن يقلل من المسؤولية التاريخية والدائمة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة في متابعة القضية الى أن تتحقق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني.

٤٨ - السيد مابورانغا (زمبابوي): قال نيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية إنه لاحظ أن الحالة في الأراضي المحتلة مستمرة في التدهور مسببة الشدة ومفشية اليأس بين الفلسطينيين. إذ واصلت اسرائيل بل كثفت من سياستها في مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات مهددة بشكل خطير إنجازات عملية السلام ومسببة قلقا متزايدا بشأن مستقبل السلام في المنطقة.

٤٩ - وتابع قائلا إن مجلس الأمن والجمعية العامة أيدا بشدة سلسلة الخطوات الجريئة التي خطاها زعماء إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وبخاصة التوقيع على إعلان المبادئ. إن التحسن التدريجي الذي طرأ على العلاقات بين الأطراف المعنية قد بدأ يجسد ما أصبح يقبل عموما كعملية سلام لا رجعة فيها. إن زمبابوي أحد المدافعين الأشداء عن هذه العملية التي تعد الخيار المناسب الوحيد للسلام والاستقرار في المنطقة. كما أن منظمة الوحدة الأفريقية عارضت دائما أي محاولة لتعطيل عملية السلام فهي لا تعترف بضم إسرائيل للقدس وتعتبر خطة اسرائيل لتغيير الوضع القانوني والتكوين الديمغرافي وطابع القدس الشرقية المحتلة عن طريق سياسة تستهدف اصطناع أغلبية يهودية

بالمنطقة خطة غير قانونية. إذ يعد ذلك خرقاً صارخاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تؤكد على رفض امتلاك الأراضي بالقوة. فكل أعمال إسرائيل بهدف تغيير الوضع القانوني للقدس تعد لاغية وباطلة.

٥٠ - ومضى قائلاً إن المجتمع الدولي، بانشغاله بالظهور بمظهر المتوازن يبدو أنه ينسى أحياناً أن الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية يشكل تهديداً مميتاً لعملية السلام بأكملها. ولذلك يجب معارضة سياسة إنشاء مستوطنات جديدة في هذه الأراضي معارضة شديدة.

٥١ - وتابع قائلاً إن على المجتمع الدولي، في هذا الطرف الحالي الحرج، أن يجنب منطقة الشرق الأوسط من خطر نشوب نزاع أو حرب. إذ يجب الامتنثال بحسن نية لأحكام الاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلاً بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، كما يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تقبل بواقع الأمور في الميدان وأن تحل جميع القضايا المتعلقة مع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك التغيير الفوري لاتجاه سياستها في بناء مستوطنات جديدة.

٥٢ - وواصل قائلاً إن آمال شعوب الشرق الأوسط التي عانت طويلاً قد ازدادت برؤية مستقبل للسلام حيث خطا زعمائهم خطوات هامة في هذا الاتجاه. غير أن الحلول التي لن تكون دائمة إذا غلب طابع العناد على مقدرة البحث عن حل وسط. إنها أكبر فرصة واعدة بالسلام خلال جيل ويجب اغتنامها جدياً وفوراً. ولقد حثت منظمة الوحدة الأفريقية الأطراف على استئناف الاتصالات بحسن نية وعلى أساس الاتفاقات التي يتم التوصل إليها والاستلهاً بمنجازتها منذ مؤتمر مدريد في إطار بحثها عن سلام دائم.

٥٣ - السيد السلفي (مراقب عن جامعة الدول العربية): تلا رسالة الأمين العام للجامعة، وذكر أنه نتيجة عدوان ١٩٦٧ على ثلاثة بلدان عربية، احتلت إسرائيل كامل الأرض الفلسطينية للضفة الغربية وقطاع غزة وكذا الأراضي العربية الأخرى في سيناء والجولان. ولا زال هذا الاحتلال مستمراً خارقاً بشكل صارخ القانون الدولي، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة متجاهلة تماماً إرادة المجتمع الدولي والجهود المبذولة من أجل إيجاد حل دائم وعادل وسلمي لقضية فلسطين وللنزاع العربي الإسرائيلي.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن إسرائيل قد ضمت القدس الشرقية رغم الإجماع الدولي على رفض هذه الخطوة واعتبارها لاغية وباطلة وشرعت في تهويد المدينة وأماكنها المقدسة. كما أن أعمال الحفر الأثري حول الحرم الشريف التي بدأت في ذلك الوقت لا زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر وتفرض إسرائيل حالياً سياسة إغلاق المدن الفلسطينية بالضفة الغربية تاركة إياها في حالة حصار. ولا تزال تواصل نزع ملكية الأراضي وإنشاء المستوطنات متجاهلة كل المبادئ المعترف بها دولياً والقوانين والقرارات. فبين حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأوائل عام ١٩٩٧ تم نزع ملكية ما يقرب من ٣ ملايين دونم من أصل ٥,١ ملايين دونم من الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان آخر الأعمال اللاقانونية قرار الحكومة الإسرائيلية إقامة مستوطنة يهودية على جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية مما أثار موجة من الغضب اجتاحت العالم العربي

والإسلامي والمسيحي. وقد أدانت الجمعية العامة ذلك العمل الذي أوقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وجر عملية السلام كلها الى شفا الانهيار.

٥٥ - وتابع قائلا إن ممارسات إسرائيل الحالية تتضمن فرض مقررها الدراسي في المدارس داخل القدس الشرقية وسحب وثائق إثبات الهوية الإسرائيلية من المقيمين الفلسطينيين بما لا يدع مجالاً للشك في أنها تنوي القضاء على الوجود الفلسطيني هناك.

٥٦ - ومضى مشيراً الى أن هناك حالياً ما يزيد عن ٢٠٠ مستوطنة إسرائيلية في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس مما حول الأراضي الواقعة تحت حكم الإدارة الفلسطينية الى أرخبيل من الجزر المعزولة، بهدف حرمانها من التنمية ولأجل قطع أوصال الوطن الفلسطيني. وقد أحكمت إسرائيل سيطرتها كذلك على المياه الفلسطينية وحددت بشكل قاس استعماله من قبل الفلسطينيين بهدف الزراعة أو لأغراض أخرى. وترمي إجراءات إدارية أخرى إلى عرقلة التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة من أجل ضمان استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي.

٥٧ - وواصل كلامه عن الخروقات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان والتي أثرت سلباً في جميع أوجه الحياة. إذ تعد إسرائيل البلد الوحيد في العالم الذي سنت فيه السلطات القضائية قوانين لتعذيب المعتقلين، حيث أجازت محكمة العدل العليا الإسرائيلية يوم ١١ كانون الثاني/يناير ويومي ١٤ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ استعمال التعذيب والإكراه البدني ضد المواطنين الفلسطينيين. وعلى سبيل العقاب هدم حتى أيار/مايو ١٩٩٧ ما يقرب من ٤٠٠ ٢ مسكن كلياً و ٥٠٠ ٣ مسكن تهديماً جزئياً واقتلعت الأشجار وقيدت الحريات المدنية والسياسية أو ألغيت. وكل هذه الممارسات تخرق بشكل صارخ اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والتي أعلن مجلس الأمن عن تطبيقها قانونياً على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٥٨ - وأضاف قائلا إن مجلس جامعة الدول العربية، انطلاقاً من رغبته الأكيدة في تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، قد عبر عن دعمه لعملية السلام في القرار ٥٠٩٢ الذي اتخذته يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، حتى قبل مؤتمر مدريد للسلام. كما رحب بجميع الاتفاقات المعقودة في إطار عملية السلام، واعتبر الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي لعام ١٩٩٣ خطوة أولى هامة من أجل تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد أكد مؤتمر القمة العربي المعقود في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ التزام الدول العربية بمواصلة عملية السلام كهدف منشود تحت إشراف الأمم المتحدة وكهدف يتطلب التزاماً مماثلاً من قبل إسرائيل بإرجاع الحقوق والأراضي وباحترام أمن جميع الدول في المنطقة.

٥٩ - وأضاف قائلا إن السياسات الحالية لحكومة إسرائيل تسير في اتجاه معاكس لعملية السلام وتقوم على خرق جميع الاتفاقات الموقعة من قبل الحكومة السابقة وقد زادت هذه السياسات من حدة معاناة الشعب الفلسطيني وتدهور حالته الاقتصادية والاجتماعية.

٦٠ - وأضاف قائلاً إن مجلس جامعة الدول العربية قد أوصى في جلسته المعقودة يوم ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ بوقف جميع خطوات تطبيع العلاقات مع إسرائيل وبإغلاق جميع المكاتب والبعثات ذات الصلة إلى حين إذعان إسرائيل لقرارات مؤتمر مدريد وبمبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذها للاتفاقات التي تم التوصل إليها طوال محادثات السلام مع الأطراف المعنية على جميع الأصعدة. كما أوصى كذلك بتعليق المساهمة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف وبمواصلة المقاطعة العربية إلى حين تحقيق سلام شامل وعادل.

٦١ - وواصل قائلاً إن جامعة الدول العربية تؤمن بوجود كون الشرق الأوسط منطقة سلم وأمن واستقرار. ومن الأكيد أن الأمم المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لمواجهة مسؤوليات الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وستتخذ أي إجراءات ضرورية لإجبار إسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي وبقضية فلسطين. وستقوم بذلك التزاماً منها بالحفاظ على عملية السلام وباستعمال مقياس واحد في التعامل مع الدول الأعضاء وحفاظاً على مصدقيتها.

٦٢ - وختم قائلاً إن مما لا شك فيه أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ستساهم مساهمة قيمة في خلق الظروف التي سيحقق فيها الشعب الفلسطيني آماله وتطلعاته المشروعة وبخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة على ترابه الوطني مع القدس عاصمة لها.

٦٣ - السيد إكين (لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين والتابعة للمنظمات غير الحكومية): قال إن الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين غالباً ما تعد من المسلمات. ورغم ذلك فقد بدأت هذه الشراكة وسط شكوك حول قدرتها على العمل باعتبارها تتطرق إلى أكثر القضايا إثارة للجدل على صعيد جدول الأعمال السياسي للعالم.

٦٤ - وأضاف قائلاً إن المنظمات غير الحكومية نظمت على مر السنين، بتنسيق مع اللجنة، ندوات وحلقات دراسية حول العالم كانت بمثابة حفاز قوي ومكنت الآلاف من زعماء هذه المنظمات من الاستفادة من آراء وتحليل خبراء معترف بهم، كما وفرت مركز اهتمام لتنسيق استراتيجيات المنظمات غير الحكومية وأعمالها.

٦٥ - ومضى قائلاً إن العمل الهام الذي تضطلع به اللجنة والذي مكن من استمرار هذه الشراكة المبدعة يجسد استمرار التزام المجتمع الدولي بقضية فلسطين. لقد كانت هناك رغبة قوية، في بعض الدوائر على الأقل، في إنهاء اللجنة واهتمامها الخاص بوصفها مخلفات تجاوزها الزمن لحقبة مضت، أو إسناد مهامها إلى وحدات أخرى تحت غطاء "الإصلاح الإداري". ورغم ذلك فإن التاريخ السياسي للسنة الماضية يجسد استمرار هشاشة عملية السلام في الشرق الأوسط ويذكر بالنسبة للمستقبل القريب أن على اللجنة أن تستمر في تسليط الضوء وتمثيل استمرار الإجماع الدولي على الإبقاء على قضية فلسطين ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة.

٦٦ - وتابع كلامه قائلاً إن المئات من المنظمات غير الحكومية من مختلف أنحاء العالم تتدرج من المنظمات المحلية الصغيرة إلى المنظمات الوطنية الكبيرة وتغطي كامل نطاق المساعي الإنسانية قد أكدت دعمها للشعب الفلسطيني من خلال انضمامها إلى اللجنة. إن الالتزام المشترك لهذه المنظمات بقضية الشعب الفلسطيني هو الذي يمكن هذه المنظمات من العمل الجماعي مستلهمة لكفاح هذا الشعب للدفاع عن حقوقه الأساسية والحفاظ على كرامته في مواجهة إجراءات القمع والاضطهاد اليومية الرامية إلى تحطيم معنوياته. وفي هذا المجال تعترف اللجنة أيضاً بمساهمات المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية التي تلتزم بإيجاد حل.

٦٧ - وأجمل قائلاً إنه رغم التقدم المدهش الذي تم تحقيقه طيلة السنوات الخمس الأخيرة لا زالت مهمة الشراكة بين المنظمات غير الحكومية واللجنة والفلسطينيين أنفسهم بعيدة عن الكمال. فباحثال اللجنة بمرور ٣٠ سنة من الاحتلال فإنها تقرر كذلك بثلاثين سنة من الكفاح وثلاثين سنة من استمرار كرامة الشعب الفلسطيني.

٦٨ - الرئيس: قرأ مشروع البيان التالي والمقرر أن تصدره اللجنة بمناسبة الذكرى الثلاثين لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس وأراضي عربية أخرى.

"في هذا اليوم، توجه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكل المجتمع الدولي بأسره إلى أنه بعد مرور ثلاثة عقود على الأعمال العدوانية لعام ١٩٦٧ وعلى اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، لا زالت إسرائيل تواصل احتلالها غير القانوني لمناطق شاسعة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس وقطاع غزة وأراضي عربية أخرى. وهكذا تتحدى القوة المحتلة بوضوح المعايير القائمة للقانون الدولي وتخرق أحكام عدد هائل من القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

"وفي هذا اليوم، من المهم للغاية أن نذكر أنفسنا بأن من النتائج المباشرة للاحتلال الإسرائيلي أن الشعب الفلسطيني يعيش عيشة الرهينة في بيته وعلى أرضه. وليس بوسع الشعب الفلسطيني أن يتمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فلقد طال حرمان الشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان لأن مصيره كان ولا يزال إلى حد كبير في يد محتلة. لقد حرم من الحقوق الاقتصادية لأن المحتل خنق ما كان من الممكن أن يصبح اقتصاداً مستقلاً وطنياً. وحرم من حقوق الإسكان لأن المحتل كان ولا يزال يصادر أراضيهم ويقيم عليها مستوطنات غير قانونية. وحرم من الحقوق والحريات الدينية بسبب قوانين الاحتلال. وحرم اللاجئون الفلسطينيون من حق العودة بسبب التشريع الإسرائيلي التقييدي. إن قائمة خروقات حقوق الشعب الفلسطيني طويلة ويمكن الاستمرار في سردها، وإسرائيل، القوة المحتلة، نفذت هذه الأعمال والسياسات طوال هذه السنين دونما عقاب بشكل ملفت للنظر.

"إن الشعب الفلسطيني جدير بأن يكون مفخرة. فطيلة فترة الاحتلال وإلى يومنا هذا أبان الفلسطينيون عن قدرة على التحمل وعلى الصبر على البلوى، لا تكاد تصدق، وعن شجاعة وإصرار في مواجهة العديد من التحديات في حياتهم اليومية. وفي عام ١٩٩١ أتى الشعب الفلسطيني الى مدريد بقيادة زعمائه. وخلال عملية السلام أبان الشعب الفلسطيني عن رغبته القوية في إحكام السيطرة على مجريات حياته ومستقبله وفي السعي الى تحقيق حق تقرير المصير وإنشاء دولته.

"إن لجنتنا تعتقد أن دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل هو مساعدة الشعب الفلسطيني في تحقيق هذه المهمة. فمنذ ما لا يقل عن ٣٠ سنة ونحن نسعى من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تؤكد من جديد على مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة إزاء قضية شعب فلسطين حتى تحل من جميع النواحي. إن للأمم المتحدة دورا حاسما في تعزيز عملية السلام الحالية نظرا لكونها متصلة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وبمبدأ الأرض مقابل السلام. واليوم يجب أن نحدد التزامنا عازمين على تحقيق هدف إنهاء الاحتلال غير القانوني لعقود طويلة للأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس والأراضي العربية الأخرى والشروع في مهمة من أجل تحقيق تسوية دائمة وعادلة وشاملة لقضية فلسطين ومعها تحقيق السلم والاستقرار والرفي لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها.

"وختاما نؤكد اليوم من جديد دعمنا لعملية السلام والاتفاقات الموقعة لحد الآن ونلزم أنفسنا بجعل كل جهد لإنقاذ عملية السلام لصالح كل شعوب المنطقة ولصالح السلم والأمن الدوليين".

٦٩ - ثم اعتمد مشروع البيان.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠